

Distr.: General
14 June 2019
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٩ (٢٠١٩)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، وطلب فيه إلى أن أقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. وهذا التقرير يغطي التطورات السياسية والأمنية في الفترة الممتدة بين ٢٧ شباط/فبراير و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدى بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى اشتداد عدم اليقين المحيط بعملية السلام. وقبل ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩، أي تاريخ نهاية فترة الأشهر الثمانية السابقة للمرحلة الانتقالية، وافقت الأطراف في جنوب السودان بالإجماع على تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية بستة أشهر للتمكين من تنفيذ الشروط المسبقة الحاسمة للمرحلة الانتقالية، ومنها إيجاد حل لمسألة عدد الولايات وحدودها، واستعراض وصياغة التشريعات الرئيسية، وإدماج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي، وتجميع القوات الموحدة وتدريبها وإعادة نشرها.

تنفيذ الاتفاق المنشط

٣ - خلال الفترة السابقة ليوم ١٢ أيار/مايو، واصلت الأطراف الاتصالات فيما بينها ضمن أجهزة تنفيذ الاتفاق المنشط. بيد أن المناقشات ركزت في المقام الأول على الإجراءات. وفي ٢٨ شباط/فبراير، بدأت اللجنة المستقلة للحدود عملها مع الملاك الكامل من أعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي (الجزائر، وتشاد، ونيجيريا، ورواندا، وجنوب أفريقيا). وفي الفترة الممتدة بين ١٨ آذار/مارس و ١١ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة المستقلة للحدود ثلاثة اجتماعات



إجرائية اعتمدت خلالها اختصاصاتها وقواعدها الإجرائية وخطة عملها وميزانيتها. وفي غضون ذلك، في ٢٧ آذار/مارس، قدمت اللجنة الفنية للحدود تقريرها النهائي بشأن الحدود القبلية والمنازعات الحالية إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأحيل ذلك التقرير في وقت لاحق إلى اللجنة المستقلة للحدود لتنظر فيه. وقد حالت ضخامة المهمة التي كُلفت بها اللجنة المستقلة للحدود في إطار الاتفاق المنشط دون إنجاز أعمالها قبل الموعد النهائي المحدد لبدء المرحلة الانتقالية في ١٢ أيار/مايو. وفي ١٩ أيار/مايو، كانت اللجنة المستقلة للحدود قد أتمت أعمالها الميدانية داخل البلد وأخذت تستعد لإجراء مشاورات مع اللاجئين في البلدان المجاورة، على أن تقوم بعد ذلك بتجميع تقريرها وتوصياتها.

٤ - ووضعت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور الصيغة النهائية لمشروع التعديلات على القوانين المتعلقة بالأمن، بما في ذلك قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان لعام ٢٠٠٩، وقانون هيئة الشرطة لعام ٢٠٠٩، وقانون هيئة السجون لعام ٢٠١١، وقانون هيئة حماية الأحياء البرية لعام ٢٠١١. وفي ٩ نيسان/أبريل، قُدمت التعديلات إلى وزير العدل والشؤون الدستورية، الذي يحتفظ بها ريثما يتم استعراضها. ولا يزال وزير العدل والشؤون الدستورية يحتفظ أيضا بمشروع قانون إدماج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي، ولم يعرضه بعد على المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، الذي انعقد من جديد في ١٤ أيار/مايو بعد انتهاء عطلة التي بدأت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، لا يزال الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار يعترض على وصف نظام الحكم الوارد في مشروع القانون (نظام لا مركزي مقابل نظام تفويض السلطات) وعلى عملية التعديل. وتنتظر اللجنة الوطنية لتعديل الدستور حاليا في إدخال تعديل على قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢.

٥ - وظل التقدم المحرز فيما يتعلق بالتدابير الأمنية الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني تقدما محدودا. وظلت العملية تفتقر إلى الوضوح والتنسيق فيما يتعلق بتحديد الأولويات وترتيب المهام. وفي ٢٦ آذار/مارس، أصدر رئيس اللجنة الوطنية للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، توت غاتلوك، توجيهات إلى آليات الاتفاق المنشط المعنية بالأمن، بما فيها مجلس الدفاع المشترك، ومجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، واللجنة المشتركة للأمن العسكري، بأن تأمر قوات الأمن ذات الصلة بالتجمع في المواقع المحددة للتدريب والإيواء. إلا أن ذلك التجميع لم يتم. ومع اقتراب نهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، أعلن مجلس الدفاع المشترك عن تشكيل وتدريب قوة مشتركة قوامها ٧٠٠ فرد لحماية كبار الشخصيات، مكلفة بتوفير الأمن للمسؤولين الحكوميين. وفي حين أن ٣٥٠ من أفراد قوات الدفاع الشعبي الجنوب السودان التحقوا بموقع التدريب في رجاف، لم يساهم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار وتحالف المعارضة في جنوب السودان بأي قوات.

٦ - وعلى الرغم من تلك التأخيرات، استمرت جهود التقارب بين الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار على المستوى دون الوطني. وعُقدت اجتماعات لبناء الثقة في غبودوي وطمبرة وتيريكيا وتوريت ووسط أعالي النيل ونهر ياي ولول وواو. ونُظمت احتفالات بقيام السلام في توريت وغبودوي وطمبرة وليتش الجنوبية. وأجريت أيضا زيارات مشتركة إلى المناطق المتضررة من النزاع في غبودوي وزيارات متبادلة إلى مناطق في ليتش الشمالية. وقد أسهمت هذه التفاعلات، التي شارك في معظمها أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، في فتح الطرق والممرات النهرية، وزيادة تنقل المدنيين، وتعزيز التبادل التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأساسية في بعض المناطق. ففي واو، على سبيل المثال، أزيل العديد من نقاط التفتيش وتم ردع حالات فرض الضرائب غير القانونية والتحرش.

وأدت زيادة التعاون في غبودوي وكابويتا وتوريت إلى التزامات بالتصدي للتحديات الأمنية الأخرى، بما في ذلك الإجرام وغارات سرقة الماشية.

٧ - وفي الوقت نفسه، عقدت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار وترتيبات الأمن الانتقالية اجتماعات منتظمة لمناقشة مدى تقييد الأطراف بوقف إطلاق النار الدائم وترتيبات الأمن الانتقالية. وفي حين أن الأطراف واصلت تعاونها مع آلية الرصد والتحقق، فقد مُنعت الآلية من الوصول في ٢٤ حالة شملت أويل وجوبا وبانتيو وياي وواو ويامبيو. وتعلقت ١٣ من تلك الحالات بالمنع من التحقق، وتعلقت ١١ منها بمنع الوصول.

٨ - وواصل مبعوث الهيئة الحكومية الدولية الخاص إلى جنوب السودان، اسماعيل وايس، اتصالاته مع أهم الشخصيات والجماعات الخارجة عن عملية السلام. وعقد المبعوث الخاص اجتماعات مع زعيم جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، الجنرال بول مالونق، في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس. وبالنظر إلى استعداد الجنرال مالونق للانضمام إلى عملية السلام، فإن الجهود تبذل حالياً من أجل تيسير مفاوضاته مع الحكومة الحالية. واجتمع المبعوث الخاص أيضاً مع زعيم جبهة الخلاص الوطني والمجموعة الجامعة المسماة التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان، توماس سيريلو، في ٨ و ١٤ آذار/مارس. لكن هذه المحادثات لم تثمر الكثير من النتائج، إذ ظل التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان يطالب بإعادة التفاوض بشأن الاتفاق المنشط، داعياً إلى تشكيل حكومة أصغر حجماً وإلى إنشاء نظام اتحادي بعشر ولايات.

٩ - وفي الوقت نفسه، ظل الخلاف حول القيادة في تحالف المعارضة في جنوب السودان يقوض تماسك هذه الكتلة ويحول دون إحراز تقدم صوب تنفيذ جوانب معينة من الاتفاق المنشط، ومنها تعيين نائب الرئيس والانتهاز من توزيع الحقائق الوزارية. وواصل المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب مجلس كنائس جنوب السودان، إجراء الاتصالات مع أعضاء تحالف المعارضة في جنوب السودان من أجل التوفيق بين أطراف هذه الكتلة. وفي ١٥ نيسان/أبريل، واجه تحالف المعارضة في جنوب السودان عقبة أخرى بسبب وفاة زعيم حركة جنوب السودان الموحدة وتحالف المعارضة في جنوب السودان، بيتر غانديت.

١٠ - وعقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها أربعة اجتماعات أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قال قدر الرئيس المؤقت أن ٣٢ من أصل ٥٩ مهمةً يتعين إنجازها خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية مهامً جارية أو مهام معلقة. وتم تحديد مهام فض الاشتباك بين القوات، ونزع السلاح من المراكز المدنية، وتجميع القوات وتدريبها وتوحيدها، وتحديد عدد الولايات وحدودها، وتكوين مجلس الولايات وإعادة هيكلته على أنها المهام الجارية والمعلقة ذات الأهمية الحاسمة. وبالنظر إلى أوجه القصور القائمة في إنجاز هذه المهام وسرعة اقتراب نهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، حثت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الأطراف على الاجتماع في أقرب وقت ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً.

١١ - وأُخذت عدة مبادرات لتفادي عرقلة عملية السلام. ففي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، استضاف الفاتيكان معتكفاً روحياً لرئاسة جنوب السودان. وحضر المعتكف كل من الرئيس، سلفا كير، والنائب الأول للرئيس، تابان دينق قاي، وريببكا قرنق، ورياك مشار. وتخلّف عن المعتكف نائب الرئيس جيمس

واني إيغا، الذي بقي في جوبا للحفاظ على الوجود الحكومي، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، الذي لم يتمكن من الاتفاق على مثل بيعته. وركز المعتكف على المصالحة، وقد يسره البابا وأسقف كانتريري وميسر الجمعية العامة للكنيسة المشيخية.

١٢ - وفي ٢ أيار/مايو، دعا المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى عقد اجتماع للأطراف الموقعة في أديس أبابا لمناقشة حالة الاتفاق المنشط وسبل المضي قدما. وبعد يومين من المحادثات، خلصت الأطراف خلالهما إلى أن انعدام الإرادة السياسية والافتقار إلى التمويل الكافي هما العقبتان الرئيسيتان أمام التقدم، وافقت الأطراف بالإجماع على تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية بستة أشهر. ويقوم هذا القرار على ضرورة استكمال الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك حماية كبار المسؤولين الحكوميين، من أجل تشكيل الحكومة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، تعهدت الحكومة أيضا بتخصيص ١٠٠ مليون دولار لتسريع وتيرة تنفيذ المهام المعلقة.

١٣ - وعلى إثر اتخاذ قرار تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، عُقدت الدورة الاستثنائية السابعة والستون لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جوبا في ٧ أيار/مايو. وأيد مجلس الوزراء في البيان الصادر عن جلسته تمديد الفترة بستة أشهر؛ ودعا إلى الانتهاء من إنجاز المهام المعلقة ضمن حدود هذه الفترة الإضافية غير القابلة للتجديد؛ وأذن للمبعوث الخاص للهيئة بإجراء جولة أخيرة من الاتصالات مع الجماعات غير الموقعة لإقناعها بالانضمام إلى الاتفاق المنشط. وقرر مجلس الوزراء عقد اجتماع مع الأطراف مرة كل شهرين من أجل استعراض التقدم المحرز في إنجاز المهام المعلقة، وأوصى بعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية. وأوصى المجلس كذلك برفع جميع القيود المفروضة على رياك مشار. وعلى الرغم من نجاح الأطراف والهيئة الحكومية الدولية في تفادي حالة الجمود في بدء الفترة الانتقالية، فإن البيانات التي أدلى بها الرئيس كير في ٩ أيار/مايو بشأن تفضيله لتمديد يدوم ١٢ شهرا، والاتهامات والتهديدات المتعلقة بحشد القوات، أثارت الشكوك حول حسن نية الأطراف في العمل معا.

١٤ - ومع ذلك، في ١٠ و ١١ أيار/مايو، اشترك المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في تنظيم حلقة عمل في جوبا بشأن الآليات الأمنية المشتركة لوضع خارطة طريق وجدول زمني لتنفيذ المهام الأمنية الحاسمة التي يتعين الانتهاء من إنجازها في غضون الأشهر الستة المقبلة. وفي ١٧ أيار/مايو، اجتمعت اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة أيضا لمناقشة مشاريع المناهج المخصصة لتدريب القوات الموحدة اللازمة البالغ قوامها ٨٣ ٠٠٠ من الأفراد والمقرر إنشاؤها خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. وعقد مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين أيضا اجتماعات في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو.

١٥ - وخلال هذه الفترة المتميزة بالتوتر، دأبت على الاتصال الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمناقشة حالة التأخير في تشكيل الحكومة الانتقالية وضرورة تضافر الجهود الرامية إلى الضغط على الأطراف لضمان إحراز تقدم مضطرد خلال الأشهر الستة المقبلة. وفي الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بزيارة مشتركة إلى جنوب السودان صحبة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وسفراء الدول الأعضاء في اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

للإعراب عن التأييد المستمر لعملية السلام وحث الأطراف على تحمل المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق المنشط في الوقت المناسب.

التطورات السياسية الوطنية الأخرى

١٦ - شهدت عملية الحوار الوطني إحراز بعض التقدم نحو الشمولية والحلول التوفيقية. فعقب منتدى القيادات الذي يسهه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٦ و ٧ آذار/مارس في جوبا، والمعتكف الذي نظمته مؤسسه In-Transformation Initiative (مبادرة التحول) في الفترة الممتدة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل في بريتوريا، جنوب أفريقيا، أعربت بعض جماعات المعارضة عن استعدادها، من حيث المبدأ، للمشاركة في الحوار الوطني. وفي الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو، انعقد في جوبا المؤتمر الإقليمي للحوار الوطني لمنطقة أعالي النيل الكبرى، وأجريت على هامشه مناقشات بشأن استيعاب الجماعات المعارضة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تابع جنوب السودان عن كئب التطورات التي شهدها السودان عقب الإطاحة بالرئيس عمر البشير. وفي ١٧ نيسان/أبريل، اجتمع وفد يقوده مستشار الرئاسة المعني بشؤون الأمن في جنوب السودان مع رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان وبادله تأكيدات بشأن استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين.

١٨ - وفي الوقت نفسه، دعت إحدى مجموعات الشباب إلى مظاهرات مناهضة للحكومة في ١٦ أيار/مايو احتجاجا على التأخير في تنفيذ اتفاق السلام. ووجه وزير الإعلام، مايكل ماكوي، تهديدات علنية للمحتجين المحتملين وحذرهم من محاكاة الاحتجاجات التي يشهدها السودان. ولاحظت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حشدا كبيرا للقوات الحكومية في جميع أنحاء جوبا في الفترة التي سبقت يوم ١٦ أيار/مايو، على الرغم من عدم ظهور أي احتجاجات.

١٩ - وفي الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٩ أيار/مايو، أصدر الرئيس كير مراسيم تغيير المحافظين في كل من روينغ، وليتش الجنوبية، والبحيرات الغربية، وشمال أعالي النيل، ووسط أعالي النيل، وأويل. وفي ٢٢ أيار/مايو، عقد الرئيس كير اجتماعا للمكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو أعلى هيئة قيادية في الحزب، وحث جميع الأعضاء على المصالحة. وفي الوقت نفسه، تم تأجيل الاحتفالات بيوم الجيش الشعبي لتحرير السودان من ١٦ أيار/مايو إلى ٢٣ أيار/مايو، وقد مرت تلك الاحتفالات دون وقوع حوادث.

التطورات الاقتصادية

٢٠ - ظلت بوادر الانتعاش تظهر على اقتصاد جنوب السودان. وفي السوق الموازية، استقرت العملة نسبيا في سعر نحو ٢٧٠ جنيها سودانيا جنوبيا مقابل دولار الولايات المتحدة. وظل معدل التضخم من سنة إلى أخرى في جنوب السودان يحقق الاستقرار، إذ بلغ نسبة تقدر بـ ٧ في المائة لشهر شباط/فبراير، وهي أدنى نسبة منذ ست سنوات. وبلغ إنتاج النفط ١٧٥ ٠٠٠ برميل في اليوم بفضل استئناف إنتاج النفط في الوحدة، على الرغم من أن ذلك يظل ذلك دون مستوى ما قبل نشوب النزاع البالغ ٣٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢١ - على الرغم من استمرار الوقف الدائم لإطلاق النار في معظم أنحاء البلد، فقد ظلت التوترات قائمة. وظلت التقارير تفيد بتزايد حركات القوات وتعزيزاتها، ووقوع اشتباكات متفرقة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، وجبهة الخلاص الوطني، إضافة إلى مناوشات على طول الحدود بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وشن غارات لسرقة الماشية، وهجمات على المدنيين، وأعمال العنف الطائفي.

منطقة أعالي النيل الكبرى

٢٢ - في الوحدة، في ٣ آذار/مارس، أفيد عن مقتل ثلاثة مدنيين أثناء تبادل إطلاق النار بين أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في أحد مراكز الشرطة في أيمنوم، روينغ. وفي ٦ آذار/مارس، أسفر القتال بين شبان مسلحين وأفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتمركزة في روكواي، ماينديت، عن مقتل اثنين من الشبان. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، هاجم شاب مسلح مجهول الهوية الثكنة العسكرية في أيمنوم، روينغ، فقتل اثنين من جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

٢٣ - وفي ولاية أعالي النيل، في ٢٦ آذار/مارس، أفيد بأن بعض الأعضاء في البرلمان الوطني وفي المجلس التشريعي في لانتجور وبعض ضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقعوا في كمين نصبه رجلان مسلحان يُعتقد أنهما من جنود الجيش الأبيض بالقرب من برجوك، على ضفاف نهر السوبات. وأسفر الحادث عن مقتل أربعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين. وفي ٢٦ آذار/مارس أيضا، في شومادي في مقاطعة الرنك، أفيد بأن حرس الحدود السودانية أطلقوا النار على مجموعة من جبهة الضرائب التابعين لجنوب السودان أثناء قيامهم بدورية قرب الحدود بحثاً عن مهربين، في حين وقعت معارك أيضا بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والقوات المسلحة السودانية في آتام. وفي ١٥ نيسان/أبريل، اشتبكت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع مجموعة من الرحل في بلدة أوبايا بمقاطعة بانبيكانق، مما أسفر عن مقتل جندي وأربعة من الرحل. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أفيد بأن مسلحين مجهولين الهوية شنوا هجوما على مستوطنة مدنية في دليب هيل جنوب ملكال في مقاطعة بانبيكانق. وأسفر ذلك عن مقتل أحد المدنيين والحارس الشخصي للزعيم الأكبر بالنيابة.

٢٤ - وفي جونقلي، تبادلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجماعات المعارضة المسلحة الاتهامات بشأن هجمات وقعت في ١٢ آذار/مارس قرب بيبور وأسفرت عن مقتل ثلاثة من جنود الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار وإصابة جندي من قوات الدفاع الشعبي بجروح. وفي ٧ و ٨ أيار/مايو، شوهدت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وهي تنقل أسلحة ثقيلة إلى خارج بلدة بور باتجاه الشمال على الطريق الرابط بين بور وبانياغور، وباتجاه الشمال على الضفة نهر النيل. وزعم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار أيضا أن أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتمركزة في بواي قصفت مواقعه في جويت وموديت في ١٠ و ١١ أيار/مايو. وأنكرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ذلك الادعاء، ولم تجد آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أي دليل يؤكد تلك المزاعم.

المنطقة الاستوائية الكبرى

٢٥ - في ولاية وسط الاستوائية، في ٥ آذار/مارس، اشتبكت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع أفراد جبهة الخلاص الوطني قرب كاتيغيري وغومبا، مما أدى حسب ما أفادت التقارير إلى نزوح مدنيين نحو كودا في مقاطعة وندوروبا. وفي اليوم نفسه، زُعم أن مركبة مفوض مقاطعة وندوروبا وقعت في كمين نصبته قوات جبهة الخلاص الوطني على الطريق الرابط بين وندوروبا ولينيا. وفي ١٠ آذار/مارس، زُعم أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار نصب كميناً وقعت فيه قافلة تجارية في ليجي على الطريق الرابط بين ياي وكايا. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن قوات جبهة الخلاص الوطني اختطفن خمسة أشخاص بالقرب من قرية بيساك على الطريق الرابط بين ياي وتوري. وفي ٢١ نيسان/أبريل، في المنطقة نفسها، زُعم أن قوات جبهة الخلاص الوطني نصبت كميناً قتلت فيه اثنتين من جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي اليوم نفسه، زُعم أيضاً أن تلك القوات نصبت كميناً لقافلة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في كيريكاوت بوما في مقاطعة أوتوغو، مما أسفر عن مقتل اثنتين من جنود قوات الدفاع الشعبي وأدى إلى نزوح المدنيين إلى بلدي لوغو وياي. وأفيد أيضاً بوقوع مناوشات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات جبهة الخلاص الوطني في مقاطعة لوجولو في نهر ياي في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل. وزُعم كذلك أن جبهة الخلاص الوطني هاجمت مركبة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في بيام بيركي في مقاطعة وندوروبا في ٢٨ نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد وإصابة اثنين بجروح. وفي ٩ أيار/مايو، قتل مفوض مقاطعة وندوروبا المعين حديثاً في انفجار لغم وقع شمال لاينيا، بينما كان في طريقه إلى جوبا لأداء اليمين. وعلى الرغم من أن هوية الجناة لم تحدد بعد، يُعتقد أن المفوض كان مستهدفاً. وفي الوقت نفسه، في غرب الاستوائية، في الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٠ آذار/مارس، هاجم أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار المتمركزة في كديبا جبهة الخلاص الوطني في ويرو ومولو وغارانيا ومينغا في مقاطعة ويتو، وذلك بسبب مزاعم استمرار الجبهة في تجنيد السكان. وفي شرق الاستوائية، في ٢١ أيار/مايو، وقع فريق لإزالة الألغام تابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمين نصب له على الطريق الرابط بين كابويتا وناروس، حيث أصيب أحد المتعاقدين الوطنيين بجروح. وتفيد التقارير أن الحالة الأمنية تحسنت بعد نشر دوريات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في المنطقة.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٦ - في واراب، في ١٧ نيسان/أبريل، زُعم أن مركبة تجارية وقعت في كمين نصبه مسلحون مجهولو الهوية في ضواحي أجاكواش، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة خمسة مدنيين. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، هاجم أفراد يشتبه أنهم ينتمون للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان موقعين في مقاطعة باغول، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل سبعة أشخاص وجرح شخص واحد. وفي الوقت نفسه، في غرب بحر الغزال، في ٢٢ نيسان/أبريل، شن مسلحون يعتقد أنهم من تونج هجوماً على قرية أوليرا في مقاطعة كواجينا. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية قرية خور جاموس في مقاطعة روكروكدونغ، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص.

النزاعات القبلية

٢٧ - على الرغم من الانخفاض الذي شهدته حوادث النزاع المسلح، فإن الآثار الثانوية الناجمة عن سنوات من النزاع، بما فيها تدمير السبل الأساسية لكسب العيش والتنافر بين المجتمعات المحلية، تساهم في زيادة العنف الطائفي في جميع أنحاء جنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ١٥٢ حادثاً كانت نتيجتها مقتل حوالي ٥٣١ شخصا وإصابة نحو ٣١٧ بجروح، وذلك يمثل زيادة نسبتها ١٩٢ في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

٢٨ - وفي جونقلي، أدى القتال بين قبيلة مورلي وقبيلة جي في مقاطعة جبل بوما في ٩ نيسان/أبريل عن مقتل ٨١ شخصا وإصابة ٤١ آخرين بجروح. وامتنعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن التدخل بسبب العدد الهائل من المقاتلين المسلحين. وتجدد القتال بين القبيلتين في ٨ أيار/مايو فأُسفر حسب ما أفادت التقارير عن مقتل ١٧ شخصا وإصابة ١٠ بجروح وتعرض العشرات للاختطاف. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان السلطات على التخفيف من توتر الأوضاع عن طريق الحوار.

٢٩ - وفي غرب بحر الغزال، أدت التوترات الناجمة عن قيام رعاة قبيلة دينكا القادمين من تونج إلى مناطق مقاطعات كواجينا وروكروكونغ وألور التي يسيطر على معظمها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بإتلاف محاصيل زراعية يملكها أفراد قبيلة لو جور إلى نشوب اشتباكات متقطعة منذ ٢٧ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل ٥٧ شخصا وتدمير الممتلكات وتشريد المئات من المدنيين. وأجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اتصالات متكررة مع السلطات والمجتمعات المحلية في واو وتونج وجوبا بغية تخفيف حدة تلك التوترات.

٣٠ - وفي تونج، نفذت جهات فاعلة زُعم أنها من ليتش الشمالية وليتش الجنوبية ثلاث غارات متفرقة لسرقة الماشية بين ٨ و ١٠ آذار/مارس، مستهدفة مربي الماشية في مقاطعتي جنوب لوانيجانغ وأكوب. وأفادت التقارير بأن ٢٨ شخصا قُتلوا وأن ٢٩ آخرين أصيبوا بجروح. وبالإضافة إلى ذلك، في تونج، أدت الاشتباكات بين أهالي ونه - أليل ومينانغوك حول مناطق الرعي والزراعة المتنازع عليها إلى مقتل ٩ أشخاص وإصابة ٢٢ آخرين بجروح، في حين أسفر اشتباك وقع في توريت في ٢٤ آذار/مارس بين قبيلتي لاتوكو وباري عن مقتل ٢٢ شخصا. وفي غرب الاستوائية، في الفترة الممتدة بين أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل، زُعم أن ثلاث هجمات منفصلة شنّها رحل قبيلة أمبورورو في قرى يوبو وماغوروكو ونازيابا أسفرت عن مقتل ٢١ مدنيا وأدت إلى تشريد الكثير من غيرهم. وفي أعالي النيل، أسفرت معارك وقعت في دوما بين عشيرتي جيكانبي نوير ولو نوير عن مقتل ٣٦ مدنيا وتسببت في نزوح طائفة من السكان المنتمين لعشيرة جيكانبي نوير إلى غيل أشول.

رابعا - الحالة الإنسانية

٣١ - لا تزال الحالة الإنسانية تتسم بالخطورة. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في حالات النزاع، تستمر حالات التشريد الداخلي والخارجي. وفي حين أن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين ظل منذ فترة الإبلاغ السابقة ثابتا في ١,٩ مليون نازح داخل جنوب السودان و ٢,٣ مليون

خارجها، فقد أُبلغ عن تنقلات للسكان داخل البلد وعبر حدوده. ونظرا لتزايد الآمال في إحلال السلام، إضافة إلى بعض المؤشرات الإيجابية للتغيير، مثل تحسن الحالة الأمنية والحوار المجتمعي، هناك مؤشرات على أن بعض المشردين داخليا واللاجئين بدأوا يستكشفون بحدس خيارات العودة إلى ديارهم أو الانتقال إلى مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، تشرّد آخرون حديثا بسبب العنف وانعدام الأمن.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل، وردت تقارير غير مؤكدة تفيد بأن أكثر من ٤٠٠ ١٤٧ لاجئا من جنوب السودان عادوا من تلقاء أنفسهم، وكان ذلك في معظم الأحيان بغية تقييم الحالة الأمنية أو زرع الحقول قبل نهاية موسم الجفاف في أيار/مايو. وقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في آذار/مارس من العودة التلقائية لنحو ٦٠٠ ٤ لاجئ. وتكاثر احتياجات العائدين، إذ لا يستطيع العديد منهم الحصول على المياه والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، أو على فرص كسب العيش. ويفيد ٨٥ في المائة من اللاجئين العائدين تلقائيا الذين ترصدهم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أنهم يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع المشردين داخليا، وأنهم ليسوا قادرين على العودة إلى ديارهم الأصلية. وعلى الرغم من التقييمات الإنسانية الجارية، ظل من الصعب تتبع النطاق الكامل لحالات العودة وتحديد حجمها. وفي آذار/مارس، أدت الأعمال العدائية والاشتباكات بين القبائل في جونقلي وأعالي النيل والوحدة والولايات الاستوائية، وغارات سرقة الماشية في غرب بحر الغزال وواراب، إلى حالات جديدة من التشريد، إذ اضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من ديارهم. وشهدت بعض المناطق، مثل ياي ووسط الاستوائية، مزيجا من حالات العودة والتشريد المتجدد، مما يبين تقلبات حركة السكان في السياق الحالي.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ١١ مليون دولار في إطار الاستجابة للتحركات السكانية الجارية، مستهدفاً ما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ شخص في جونقلي والوحدة وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. ويسعى الصندوق إلى تعزيز أنشطة الرعاية الصحية والتعليم وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي في مناطق العودة، فضلا عن دعم العائدين بتزويدهم بالبنود والأدوات والأغذية واللوازم المنزلية الأساسية. وتشكل خدمات الحماية أحد العناصر الرئيسية في هذه الخطة.

٣٤ - واستنادا إلى تحليل لتوقعات الأمن الغذائي، يقدر أن في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل أن ٦,٤٥ مليون شخص، أي ٥٧ في المائة من السكان، يواجهون نقصا حادا في الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك، على الرغم من تقديم المساعدة الغذائية الإنسانية. ويُعتقد أن ما يقدر بـ ٤٥ ٠٠٠ شخص يوجدون في المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أي مرحلة "الكارثة". ويُنتظر أن ترتفع هذه التقديرات خلال ذروة موسم الجفاف (أيار/مايو - آب/أغسطس). ولا تزال مستويات سوء التغذية مرتفعة، إذ من المتوقع أن يعاني ما يقرب من ٨٦٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الشديد في عام ٢٠١٩. ويحتل أيضا أن النقص المنتظر في تساقطات الأمطار سيؤثر سلبا في الإمدادات الغذائية في أجزاء من جنوب السودان.

٣٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لها حدود مع جنوب السودان، وإلى غاية ٢٢ أيار/مايو، بلغ عدد حالات الإصابة بمرض فيروس إيبولا إلى ٨٧٧ ١ حالة أدت إلى وفاة ما مجموعه ٢٤٨ ١ شخصا منذ بداية تفشي الوباء في آب/أغسطس ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن مخاطر انتقال مرض فيروس إيبولا إلى جنوب السودان لا تزال مرتفعة للغاية، لم يُبلغ عن ظهور أي إصابات بهذا المرض. وتواصل وزارة الصحة في جنوب السودان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والجهات الشريكة الأخرى توخي اليقظة وتقديم الدعم للإجراءات الوقائية. وبحلول ٢٠ أيار/مايو، تم فحص أكثر من

٨٣٣ ٢٠١ ٢ شخصا في ٣١ من نقاط الكشف عن الإصابة بمرض فيروس إيبولا، وتم تطعيم ما مجموعه ٦١٠ ٢ من العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في الخطوط الأمامية ضد المرض في الولايات العالية المخاطر التي تم تحديدها.

٣٦ - وعلى العموم، مكن وقف إطلاق النار الدائم من تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية، باستثناء منطقتي مريدي الكبرى و موندري في ولاية غرب الاستوائية وياي في ولاية وسط الاستوائية. وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، أُبلغ عن ما مجموعه ١٠١ من الحوادث، ويشمل ذلك نصب الكمائن، وسرقة مركبات المساعدة الإنسانية، والتدخل في العمليات، ونقل العاملين في المجال الإنساني إلى مواقع أخرى بسبب الأعمال القتالية والعمليات العسكرية، وحالات منع الوصول إلى مناطق خارج ياي وواو، وأعمال النهب، وفرض الضرائب على الإمدادات.

٣٧ - وفي آذار/مارس، تطلبت الأوضاع نقل ما لا يقل عن ٤٢ من العاملين في المجال الإنساني إلى مواقع أخرى بسبب انعدام الأمن في أيمنوم وكوش ولير في الوحدة، وفي الناصر وأولانق في أعالي النيل. وقد أثر ذلك على توزيع الأغذية على آلاف الأشخاص وأدى إلى الإنهاء المبكر لعملية تقييم الاحتياجات في الناصر. وشملت حوادث أخرى احتجاز المواد الغذائية وفرض الضرائب عليها وهي في طريقها من إثيوبيا إلى أعالي النيل، والتدخل في عمليات نظام تتبع التنقلات الذي تعمل به المنظمة الدولية للهجرة وتأخيرها، واحتجاز ١١ عاملا في المجال الإنساني بسبب منازعات حول الضريبة على الدخل. وفي تطور إيجابي، بدأ الأمن على طرق الخروج من ياي في التحسن في آذار/مارس، على الرغم من أن الإجرام ظل يشكل مدعاة للقلق. وأفيد بأن عدد نقاط التفتيش والرسوم المطالب بأدائها على طول الممر بين جوبا وبانتبو انخفض في أعقاب التدخل على الصعيد الوطني. بيد أن في نيسان/أبريل، أفيد بأن انعدام الأمن على الطرق المتصل بالنشاط الإجرامي تفاقم في المناطق المحيطة بتوريت وكابويتا في ولاية شرق الاستوائية، حيث نُصبت أربعة كمائن لمركبات المساعدات الإنسانية.

٣٨ - وبحلول نهاية آذار/مارس، كان العاملون في المجال الإنساني قد وفروا المساعدة والحماية إلى ٢,٦ ملايين شخص، أي ٤٥ في المائة من مجموع الأشخاص المستهدفين بالمساعدة في عام ٢٠١٩. وتلقى ما يقرب من ٢,١ مليون شخص مساعدات غذائية، وتم تمكين أكثر من ٨٠١ ٩٢١ شخصا من الوصول إلى مصادر مائية محسنة، وتقديم المساعدة إلى أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص في شكل مواد غير غذائية ضرورية ووسائل الإيواء في حالات الطوارئ، وتقديم مساعدات تغذوية عاجلة إلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، وتمكين نحو ٣٣٠ ٠٠٠ طفل من الحصول على التعليم المؤقت في حالات الطوارئ، وإجراء الفحوص الطبية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وتقديم الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس وحماية الطفل والتوعية بأخطار الألغام والحماية العامة إلى ما يقرب من ١١٠ ٠٠٠ شخص.

٣٩ - وتدعو خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلى تخصيص ١,٥ بليون دولار لتقديم المعونة إلى ٥,٧ مليون شخص من أصل ٧,١ مليون شخص تبين أنهم محتاجون. وإلى غاية ٢٣ أيار/مايو، تلقت الخطة ٢٣ في المائة من التمويل اللازم لها.

خامسا - تنفيذ المهام التي كُلِّفَتْ بها البعثة

ألف - حماية المدنيين

٤٠ - واصلت البعثة حماية المدنيين في جنوب السودان داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها على حد سواء. وشملت الأخطار الرئيسية التي تتهدد المدنيين العنف الجنسي، والقتل، والجرح، والاختطاف، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وشُنَّت هجمات استهدفت المدنيين في سياق النزاع المسلح بين قوات الأمن الحكومية وقوات المعارضة والجماعات المسلحة الأخرى، وكذلك في سياق النزاعات القبلية، والغزوات التي تُشَنُّ لنهب الماشية، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية العنيفة، بما في ذلك الكمائن في الطرق. وشملت العقوبات الرئيسية التي حالت دون تنفيذ البعثة ولايتها في مجال حماية المدنيين قيام عناصر تابعة لكل من الدولة والمعارضة بمنع البعثة من الوصول إليهم، وأحاق ذلك إلمام البعثة بالحالة السائدة وقدرتها على العمل للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون.

٤١ - وضمن إطار حماية المدنيين، يسرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أنشطة بناء الثقة وترسيخ الطمأنينة في جميع أنحاء البلد. ودعمت البعثة ١٦ مبادرة من مجموع ٣٥ مبادرة لبناء الثقة وترسيخ الطمأنينة بين الحكومة والمعارضة على المستوى دون الوطني. ونظمت البعثة أيضا ٣٩ حلقة عمل ومنتديات وحوارات مجتمعية وحملات على المستوى دون الوطني لتيسير إدارة المنازعات، وتحقيق التماسك الاجتماعي، والمصالحة، والتعاون المدني - العسكري، وتعزيز دور المرأة والشباب والزعماء التقليديين في بناء السلام. وبلغ عدد المشاركين فيها ٩ ١٢٤ مشاركا (من بينهم ٢٥٧ ٤ امرأة). وفي ولاية البحيرات، يسرت البعثة عقد مؤتمر لاستعراض الاتفاقات السابقة وتحقيق التجانس بين الأعراف التقليدية والمعايير القانونية الناضجة للهجرات الموسمية المرتبطة برعي الماشية. وقامت البعثة أيضا بتيسير الحوار بين قبيلة دينكا في جونقلي وقبيلة مورلي في بوما، وأدى ذلك إلى تعزيز الثقة وتوطيد التعهدات بين القبيلتين. واستطاعت البعثة، من خلال تنظيم حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات، تحسين العلاقات بين العائدين والمجتمعات المحلية المستقرة في أكوبو، وأتاح إجراء حوار في غبودوي تعزيز التعاون بين السكان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار.

٤٢ - وواصلت البعثة إيواء المشردين داخليا وتوفير الحماية لهم داخل مواقع حماية المدنيين. وفي ٢٣ أيار/مايو، بلغ مجموع عدد المشردين داخليا الذين يقيمون في مواقع حماية المدنيين ١٨٦ ١٧٨ شخصا (٨٨ ٨٧٤ من الذكور و ٨٩ ٣١٢ من الإناث) على النحو التالي: ٢٧٢ ٣٠ شخصا في جوبا (١٥ ٣٣٨ من الذكور و ١٤ ٩٣٤ من الإناث)، و ٩٩٩ ١ شخصا في بور (٩٦٠ من الذكور و ١٠ ٣٩ من الإناث)، و ٤٤١ ١٠٠ شخصا في بانتيو (٤٩ ٩٨١ من الذكور و ٥٠ ٤٦٠ من الإناث)، و ٢٩ ١٩٠ شخصا في ملكال (١٤ ٢٩٣ من الذكور و ١٤ ٨٩٧ من الإناث) و ١٦ ٢٨٤ شخصا في المنطقة المتاخمة لقاعدة البعثة في واو (٨ ٣٠٢ من الذكور و ٧ ٩٨٢ من الإناث).

٤٣ - وواصلت البعثة كفالة الطابع المدني لمواقع الحماية التابعة لها، وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع قادة المجتمعات المحلية وإجراء عمليات منتظمة للتطويق والتفتيش والضبط لوقف تهريب الأسلحة إلى تلك المواقع. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعما للبعثة في عمليات تفتيش الأسلحة في ملكال وواو وجوبا. وسُجل وقوع ما مجموعه ٣٥٦ حادثا إجراميا وأمنيا في مواقع الحماية في

واو (٥٢)، وبانتيو (١٦٤)، وجوبا (٦٥)، وملكال (٦٦)، وبور (٩). واعتُقل ما مجموعه ١٤٦ شخصا يشتبه في تورطهم في حوادث أمنية خطيرة، في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال.

٤٤ - وواصلت البعثة تعزيز المساءلة على الصعيد الوطني حيال مرتكبي الجرائم الخطيرة داخل مواقع الحماية. ففي الفترة من ١١ إلى ١٦ نيسان/أبريل، شكلت السلطات الوطنية، بدعم لوجستي من البعثة، محكمة متنقلة للفصل في ثماني قضايا تورط فيها ١٣ متهما. وأدت المحاكمات إلى إصدار خمسة أحكام إدانة وفرض عقوبات بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة أشهر و ١٠ سنوات.

٤٥ - ويهدف توسيع نطاق الوصول إلى العدالة خارج مواقع الحماية، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشات مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني في ٣٠ نيسان/أبريل لتنسيق جهود إنشاء محاكم متنقلة في المستقبل وتحديد الدروس المستفادة. ودعمت البعثة أيضا جهود السلطات الوطنية الرامية إلى إعادة بسط وجود الادعاء العام في جميع الولايات العشر السابقة في جنوب السودان عن طريق توفير المساعدة اللوجستية لنشر ما يزيد على ٥٠ من المدعين العامين في مناطق كانت قدرات الادعاء العام فيها غير موجودة أو غير كافية.

٤٦ - وخارج مواقع الحماية، واصلت البعثة تركيز أنشطتها على تقدير الحالة السائدة بهدف استباق وردع العنف ضد المدنيين والتخفيف من آثاره في جميع المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتخطيط وتسيير ما مجموعه ٨٧٣ ١٤ دورية (قصيرة المدة وطويلة المدة، وجوية دينامية، ونهرية، وراجلة) بما في ذلك ١١٠ دوريات لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وواصلت البعثة أيضا تحسين قواعد عملياتها المتكشفة في كدوك وأكوبو لاستيعاب الموظفين المدنيين بشكل منتظم، وتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولاية حماية المدنيين فيها.

٤٧ - ومن أجل تهيئة بيئة توفر الحماية، واصلت البعثة الدعوة إلى تولي سلطات جنوب السودان المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، ساهمت أنشطة بناء الثقة وترسيخ الطمأنينة التي دعمتها البعثة في التشجيع على العودة، بما في ذلك من مواقع حماية المدنيين. ففي بور، دعمت البعثة عودة ١٣٢ من المشردين داخليا من موقع حماية المدنيين إلى مواطنهم الأصلية أو أماكن إعادة توطينهم. وبالمثل، شهدت ملكال زيادة في عدد من انتقلوا من موقع الحماية في ملكال إلى البلدة. وانخفض عدد المقيمين في موقع حماية المدنيين في بانتيو من ٦٩٥ ١١٣ شخصا في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير إلى ٤٤١ ١٠٠ شخصا في وقت إعداد هذا التقرير. وفي غرب بحر الغزال، تعاونت البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على دعم عودة ١١٠ أشخاص طوعا من مواقع الحماية في واو. وأدت حالات العودة إلى إغلاق الموقع رقم ١ لحماية المدنيين في واو في ٣١ آذار/مارس.

٤٨ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، تنسيق الحوار بشأن مسائل السكن والأراضي والممتلكات، وقدمت المساعدة التقنية إلى أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو، عقد المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، بالشراكة مع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن حقوق المرأة في الأرض. ووفرت حلقة العمل محفلا أتاح للنساء، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء التقليديين، وأهم أعضاء الحكومة، مناقشة ما تواجهه المرأة من تحديات مرتبطة بالأراضي ووضع توصيات بشأن السياسة الوطنية المتعلقة بالأراضي من أجل تعزيز حماية المرأة.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٤٩ - ظلت بيئة حقوق الإنسان في جنوب السودان تبعث على القلق الشديد. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من ٨١ حادثاً أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والحماية، وأدت إلى مقتل ١٥٤ مدنياً وإصابة ١٢٥ آخرين بجروح. وشملت هذه الحوادث قتل أو جرح المدنيين، وعملية إعدام بقرار من الدولة، وحالات اختطاف، وعمليات التجنيد القسري وتجنيد الأطفال، وحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، والتشريد القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. ونُسبت ثمانية من هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأربعة حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني، وحادثان إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، وأربعة حوادث إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وحادث واحد إلى الإدارة الوطنية للسجون في جنوب السودان، وعشرة حوادث إلى جهاز الأمن الوطني، وثلاثة حوادث إلى عمليات نفذتها قوات الأمن الحكومية الثلاث جميعها. أما بقية الحوادث (٤٩ حادثاً)، فقد نُسبت إلى جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك الميليشيات الأهلية.

٥٠ - وتواصلت أعمال العنف التي تورطت فيها الميليشيات الأهلية، وكانت السبب في الأغلبية العظمى (٩٤ في المائة) من الإصابات في صفوف المدنيين. وبشكل إجمالي، وثقت البعثة وقوع ٣٥ حادث عنف تورطت فيها الميليشيات الأهلية في شرق الاستوائية وجونقلي والوحدة وأعلى النيل وواراب وغرب بحر الغزال، وأدت إلى ما مجموعه ٢٦٣ إصابة في صفوف المدنيين (١٤٦ قتيلاً و ١١٨ جريحاً). وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، تصاعدت أعمال العنف التي ارتكبتها عناصر تابعة لميليشيات الدينكا ضد بعض من أبناء قبيلة لولو في غرب بحر الغزال، وتسببت في مقتل ٢٦ مدنياً وجرح ١٧ آخرين، وتشريد عدد كبير من المدنيين.

٥١ - وواصلت البعثة التحقيق في ادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق العمليات التي شنتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في منطقتي ياي ولوبونوك في وسط الاستوائية لطرد الجماعات المعارضة المسلحة غير الموقعة على الاتفاق. وسيصدر قريباً تقرير علني عن نتائج التحقيق.

٥٢ - وما زالت القيود التي تعيق وصول البعثة تؤثر سلباً على قدرتها على رصد الانتهاكات والتجاوزات المزعومة الماسة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنعت البعثة من الوصول إلى مقصدها في ست حالات بسبب عناصر تابعة لجهاز الأمن الوطني في غرب بحر الغزال، وفي حالة واحدة بسبب عناصر تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في وسط الاستوائية.

٥٣ - وظلت القيود المفروضة على الحيز المتاح لحرية التعبير مبعث قلق، حيث وردت أنباء من المجتمع المدني وجهات فاعلة في وسائط الإعلام عن حالات تهريب وتدخل من قبل مسؤولي الدولة في وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال وواراب. ففي ٢٧ آذار/مارس، أوقفت صحيفة الوطن عن الصدور لمدة ٣٠ يوماً بزعم عدم امتثالها لأنظمة ترخيص وسائط الإعلام. وجاء ذلك في أعقاب استمرار الصحيفة في رفض الامتثال للتحذيرات التي وجهتها هيئة الإعلام في جنوب السودان لوقف تغطية أخبار الاحتجاجات في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قلق كبير من الجهود التي تبذلها الحكومة لقمع الاحتجاجات

المناهضة للحكومة المقرر تنظيمها في ١٦ أيار/مايو، بوسائل تشمل التهديد العلني والتخويف والاعتقال التعسفي، والمراقبة المزعومة للنشطاء في المجتمع المدني.

٥٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، بدأت محاكمة كارينو وول وبيتر بيار أجاك وخمسة أفراد آخرين أمام المحكمة العليا في جوبا. وكان المدعى عليهم قد اتهموا في البداية بتهمة الخيانة والإرهاب والتخريب والتمرد، بسبب مواجهة وقعت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في مرفق الاحتجاز المسمى "البيت الأزرق" التابع لجهاز الأمن الوطني في جوبا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أسقطت المحكمة تهمة الخيانة الموجهة إلى السيد أجاك، ولكنها أبقت التهم المتبقية المتصلة ببيانات أدلى بها إلى مصادر وسائط الإعلام الدولية خلال تلك المواجهة. وحتى ٢٢ أيار/مايو، لم توجه إلى السيد وول والسيد أجاك أي تهمة فيما يتعلق بتوقيفهما أول مرة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٨، على الترتيب.

٥٥ - ووثقت البعثة تنفيذ حكم الإعدام في أحد السجناء المودعين في رواق المحكوم عليهم بالإعدام، في جوبا في ١٤ آذار/مارس. ويظل استمرار جنوب السودان في تطبيق عقوبة الإعدام يثير قلقاً بالغاً بالنظر إلى محدودية قدرة النظام القضائي الوطني للبلد على الامتثال التام للحد الأدنى من ضمانات مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير المحاكمة العادلة. وما زالت زيادة عمليات الإعدام في عام ٢٠١٩ تثير مخاوف من احتمال التعجيل في تنفيذ عقوبات الإعدام، إذ نُفذت ثمانية عمليات إعدام في الربع الأول من عام ٢٠١٩ على أقل تقدير (مقارنة بسبعة عمليات إعدام موثقة في عام ٢٠١٨ كله). وفي ٨ آذار/مارس، وجّهت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رسالة إلى الرئيس كير، أعربت فيها عن القلق من تزايد عدد عمليات الإعدام، وحثته على وقف تنفيذ عقوبة الإعدام. وفي الوقت نفسه، في ٢٢ آذار/مارس، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة واحدة.

٥٦ - وفي نيسان/أبريل، قدمت البعثة الدعم إلى الفريق العامل الوطني المعني بالعدالة الانتقالية، الذي تقوده عناصر من المجتمع المدني، لبدء محافل العدالة الانتقالية في بور ويامبيو لإذكاء الوعي وتهيئة المشاركة على الصعيدين المحلي والإقليمي في عملية تحقيق العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط. ومع ذلك، أدى الإعلان في أيار/مايو عن تعاقد الحكومة بعدة ملايين من الدولارات مع شركة أمريكية متخصصة في أنشطة كسب التأييد لمنع إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، إلى إثارة مخاوف كبيرة بشأن امتلاك الحكومة إرادة سياسية حقيقية لإنشاء المحكمة المختلطة.

٥٧ - وأنجزت البعثة ثلاثة تقييمات للمخاطر بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتقديم خدمات النقل لممثلي المعارضة والحكومة للمشاركة في أنشطة السلام، فضلاً عن تقديم مواد لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن وضع الأطفال والنزاع المسلح التابعة للأمم المتحدة بالتحقيق في ٥٧ حادثاً انطوت على انتهاكات جسيمة مرتكبة في حق الأطفال، تضرر منها ما لا يقل عن ٧٥ طفلاً (٤٨ فتى و ٢٧ فتاة)، بما في ذلك ١٧ حالة تجنيد واستخدام تضرر منها ٣٩ طفلاً (٣٤ فتى و ٥ فتيات)، و ١٤ حادث قتل وتشويه استهدفت ١٧ طفلاً (١٤ فتى و ٣ فتيات)، و ١٨ حادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي كانت ضحاياها

١٨ فتاة، وحادث اختطاف فتاة واحدة، و ٤ حوادث منع إيصال المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التحقق من حادثي هجوم على مدارس وهجومين منفصلين على مستشفياتين تضرر منها حوالي ٩٢٦ ١ طفلاً (٩٩٦ فتى و ٩٣٠ فتاة). وتحققت أيضاً فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ١٠ حوادث استخدمت فيها مدارس لأغراض عسكرية، تضرر منها حوالي ٣٢١٠ أطفال (٦٦٠ ١ فتى و ١٥٥٠ فتاة).

٥٩ - ومن بين الحوادث الـ ٥٧ التي تم التحقق منها، تُسبب ٣٢ حادثاً (تضرر منها ٢٠ فتى و ١٧ فتاة) إلى قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (٢٩ حادثاً)، وعناصر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الموالية لتابان دينق (حادث واحد)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (حادث واحد). وتُسببت تسعة حوادث تضرر منها سبعة أطفال (٦ فتيات وفتاة واحدة) إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، وتُسببت أربعة حوادث تضررت منها ثلاث فتيات إلى مسلحين مجهولين الهوية، وتُسببت ستة حوادث تضرر منها ٢٣ طفلاً (١٨ فتى و ٥ فتيات) إلى جبهة الخلاص الوطني، وتم التحقق من أربعة حوادث ناجمة عن ذخائر غير منفجرة أدت إلى إصابة خمسة أطفال بتشوهات، وتم التحقق من حادثي هجوم على مدارس تُسبب إلى تبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار (وقع الحادثان في عام ٢٠١٧، ولكن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة تحققت منهما خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير).

٦٠ - ودرّبت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ٧١٧ من موظفي الأمم المتحدة (٦٠٠ رجل و ١١٧ امرأة) عن طريق أنشطة تعميم مراعاة حماية الطفل. ودرّبت البعثة أيضاً ٣٢٨ شخصا (من بينهم ٣١ امرأة) من أفراد قوات الأمن الحكومية و ١٠٨ أشخاص (من بينهم ١١ امرأة) من أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، وشارك ٢٩٨ ١ فرداً من أفراد المجتمع المحلي (٧٤٢ من الذكور و ٥٥٦ من الإناث) في أنشطة توعية المجتمع المحلي بمسائل حماية الطفل وتنويره بشأنها.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ بوقوع ١٩ حادثاً من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بلغ عدد ضحاياها ٢٨ ضحية (من بينهم ١٠ أطفال)، ووقعت الحوادث بشكل رئيسي في وسط الاستوائية والوحدة. وتُسببت هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (١٠ حوادث)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار (حادثان)، وجبهة الخلاص الوطني (حادثان)، والميليشيات الأهلية (حادثان) وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (حادث واحد). ولم يتسن بعد إسناد المسؤولية عن الحادثين المتبقين حتى وقت إعداد هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يكون هذا العدد المبلغ عنه أقل بكثير من العدد الحقيقي.

٦٢ - وفي أعقاب نشر التقرير المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الجزء الشمالي من ولاية الوحدة في شباط/فبراير ٢٠١٩، أبلغ وزير الخارجية مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ شباط/فبراير بأن لجنة تحقيق تابعة للحكومة قد وثقت وقوع ١٦ حادث اغتصاب.

٦٣ - وفي ١٤ آذار/مارس، أطلقت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خطة عملها المتعلقة بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان، تنفيذاً للتعهدات التي أعلنتها في البيان المشترك الصادر عن حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذي وقّع عليه الرئيس كير وممثلتي الخاصة المعنية بالعنف في حالات النزاع. وتنص خطة العمل على جملة أمور منها تدريب الجنود في كل أنحاء البلد، وتعزيز التنسيق بين النظامين القضائيين العسكري والمدني، وتطبيق إجراءات تدقيق صارمة لاستبعاد مرتكبي جرائم العنف الجنسي من التجنيد أو الإدماج في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وكجزء من بدء تنفيذ خطة العمل على نطاق الدولة كلها، اشتركت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تدريب الضباط على المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك على مسؤولية القادة عن الأفعال التي يرتكبها المرؤوسون.

٦٤ - وفي الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو، اجتمعت لجنة الصياغة التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار من أجل وضع الصيغة النهائية لخطة عملها الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقدمت البعثة، بالتعاون مع مكتب المثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع دعماً تقنياً، ونظمت حلقة عمل ليوم واحد بشأن القوانين والمعايير الدولية في هذا المجال.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٦٥ - واصلت البعثة دعم الشركاء في المجال الإنساني في تنفيذ الأنشطة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع وعدم الاستقرار. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيّرت البعثة ٦٢٨ دورية لمسافات طويلة، و ٣٣٠٣ دوريات لمسافات قصيرة، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، في أعالي النيل والوحدة وجونقلي والمنطقة الاستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى، والبحيرات وواراب، وذلك لدعم إيصال المساعدة وحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٦٦ - وقدمت البعثة الحماية العسكرية إلى ٣٧٦٤ بعثة متكاملة، أتاحت الوصول إلى مناطق عالية الخطورة؛ وقدمت أيضاً الحماية إلى قوافل ٢٨ منظمة غير حكومية؛ وسيّرت ٢٦٣ ٩ دورية في مواقع حماية المدنيين والمناطق الخالية من السلاح ومرافقة المجتمعات المحلية بحثاً عن الحطب والمياه. ووفرت البعثة الحماية العسكرية أيضاً إلى ١٧ عملية صيانة مقررّة لطرق الإمداد الرئيسية.

٦٧ - ونشرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٥ فريقاً. وقامت تلك الأفرقة بمسح وفتح ٨٢٢ ٧٤١ متراً مربعاً من الأراضي وإزالة وتدمير ٧٠٢ ١٠ قطعة من المواد المتفجرة و ٣٩٠ ٣٧٢ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن تقارير تفيد بوقوع أربع حوادث ناجمة عن أخطار المتفجرات في وسط الاستوائية والوحدة. وفي المجموع، قُتل اثنان من الفتيان ورجلان بالغان، وأصيب فتى واحد وامرأتان وأربعة رجال بالغين بتشوهات من جراء هذه الحوادث التي تم التحقق منها. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح وتطهير الطريق الممتدة من كوركال إلى بانتيو في الوحدة، وتدمير ٢١٥ قطعة من المواد المتفجرة، وإزالة ثماني قطع من المواد المتفجرة من المناطق الخالية من السلاح في جوبا، وواصلت مسح وتطهير قاعدة

عمليات الوحدات في ملكال، في أعقاب حدوث تفجيرات لم يتسن التحكم بها على إثر حريق في الأدغال.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

٦٨ - واصل ممثلي الخاص لجنوب السودان ونائبه بذل مساعيهم الحميدة، والحوار مع الأطراف وأصحاب المصلحة للمساعدة على الحفاظ على التزامها بعملية السلام. وشاركوا بنشاط في اجتماعات اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وحثوا الأطراف على التعجيل في تنفيذ المهام الحاسمة الأهمية الممهدة للعملية الانتقالية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم للهيئات والمؤسسات المعنية بالتنفيذ، بما في ذلك عن طريق توفير خبر تقني لدعم اللجنة الفنية للحدود واللجنة المستقلة للحدود، ورصد ومراقبة أعمال الهيئات ذات الصلة بالأمن، مثل مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين ولجنة الأمن الانتقالية المشتركة، وعن طريق توفير الدعم اللوجستي إلى آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

٦٩ - وواصلت البعثة التعاون بانتظام مع المجتمع الدولي لتعزيز الاتساق وتنسيق الدعم المقدم لعملية السلام. ففي ١٢ نيسان/أبريل، أصدرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بياناً مشتركاً يحث الأطراف على تحديد التزامها بالاتفاق المنشط. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص لجنوب السودان والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها بزيارة مشتركة إلى بانويوم وياي في وسط الاستوائية. وفي بانويوم، راقبوا موقع تجمع معتمد، وتجاوزوا مع القوات المعارضة والمدنيين. وفي ياي، تحاور الوفد مع المسؤولين والمجتمع المدني وجماعات الشباب والجماعات النسائية والزعماء الدينيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بشأن تنفيذ اتفاق السلام المنشط.

هاء - المرأة والسلام والأمن

٧٠ - واصلت البعثة التعاون مع الجماعات والمنظمات النسائية من أجل تعزيز مشاركتها في عملية السلام والحوار الوطني. ونظمت البعثة ١٦ حلقة عمل على المستوى دون الوطني مخصصة للنساء تتعلق بالاتفاق المنشط بهدف وضع استراتيجيات تنفيذ فعالة وشاملة للجميع. وتبعاً لذلك، أنشئت عدة شبكات نسائية واستطاعت إقناع القادة على مستوى الدولة بدعم ما ورد في اتفاق السلام من أحكام متعلقة بالمسائل الجنسانية. ومن الناحية العملية، في تونج، أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد النساء اللواتي تم تعيينهن في مناصب وزارية وقيادية رئيسية.

٧١ - وتحاورت البعثة أيضاً مع أعضاء في البرلمان للدعوة إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في الهيئات المعنية بالتنفيذ.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

- ٧٢ - في ٢٤ أيار/مايو، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٢ ٧٠٤ موظفين، منهم ٩٠٥ موظفين دوليين (٢٤٩ امرأة، أي ٢٨ في المائة)، و ٣٩٠ موظفا وطنيا (١٩٧ امرأة، أي ١٤ في المائة)، و ٤٠٩ من متطوعي الأمم المتحدة (١٥٤ امرأة، أي ٣٨ في المائة).
- ٧٣ - وبلغ قوام الشرطة ١ ٨٧١ فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ ١ ١٠١)، منهم ٦٥٣ فردا من أفراد الشرطة (٢١٠ نساء، أي ٣٢ في المائة)، و ١ ١٤٧ فردا في وحدات الشرطة المشكلة (٢٢٤ امرأة، أي ٢٠ في المائة)، و ٧١ فردا من أفراد الإصلاحات (١٦ امرأة، أي ٢٣ في المائة).
- ٧٤ - ومن أصل القوات المأذون بها البالغ عددها ١٧ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ما يصل إلى ٤ ٠٠٠ فرد لقوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ١٤ ٨٩٢ فردا عسكريا: ٢١٥ من ضباط الاتصال العسكريين (٣٦ امرأة، أي ١٧ في المائة)، و ٤١٠ من ضباط الأركان العسكريين (٦٣ امرأة، أي ١٥ في المائة) و ٢٦٧ ١٤ من أفراد الوحدات العسكرية (٥١٠ نساء، أي ٤ في المائة).
- ٧٥ - وخلال فترة الاستعراض، واصلت البعثة التركيز على الأنشطة المضطلع بها عملا بمجموعة أدوات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشملت هذه الأنشطة تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في منطقة البعثة، ووضع خطط عمل واضحة. وقامت البعثة بتنسيق جهودها المبذولة لإكمال جهود فريق الأمم المتحدة القطري. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم ترد أي ادعاءات تفيد بوقوع حوادث استغلال وانتهاك جنسيين. وتم تقييم ٢٨ ادعاء آخر، والتعامل معها وفقا للإجراءات المعمول بها.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

- ٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٤٢ حادثاً تشكل انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقابل ٢٠ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
- ٧٧ - وسجلت البعثة ٢٤ حادث تقييد لتنقلات البعثة تسببت في إعاقه قدرتها على تنفيذ المهام المشمولة بولايتها، ونُسبت هذه الحوادث إلى الحكومة. وشملت العراقيل التي أعاقت تنقلات البعثة القيود المفروضة على طول المحور الممتد من توريت إلى باجوك، وكذلك في لوكيري ولوروني، وباتشيدي، في شرق الاستوائية؛ وفي مناطق مورساك وكيجيكو وسينينا، على بعد حوالي ٣٢ كلم من ياي في وسط الاستوائية؛ وعلى طول محور واو إلى تونج والضفة الشرقية من نهر جور، ومحور واو إلى آثيرو بوما، ومحور واو إلى كواجينا، وبخاصة حول قرية أوكول في غرب بحر الغزال.
- ٧٨ - واستمرت انتهاكات الالتزام بتيسير دخول البعثة والأفراد المرتبطين بها إلى جنوب السودان بدون تأخير أو عراقيل. وعلى وجه التحديد، لا يزال الضباط العسكريون الموفدون إلى البعثة يواجهون تأخيرات لفترات طويلة في الحصول على تأشيرات الدخول إلى جنوب السودان بسبب الإجراءات المعقدة التي تفرضها الحكومة، ويعيق ذلك بشدة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها على نحو فعال.

٧٩ - ولا يزال مكان وجود موظفين اعتقلا في عام ٢٠١٤ مجهولا. ولم توفر الحكومة للبعثة إمكانية الوصول إليهما، ولم تقدم معلومات عن حالتها، على الرغم من توجيه طلبات منتظمة بهذا الشأن.

٨٠ - وسُجّلت في وسط الاستوائية أربع حالات تدخل في أنشطة البعثة من قبل أفراد في الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، إذ قامت هذه الجماعة بعرقلة دوريات البعثة في مناسبتين مختلفتين. ففي ٨ آذار/مارس، منع أفراد تابعون للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار مرور دورية تابعة للبعثة متجهة من ياي إلى بانيوم (التي تقع على بعد حوالي ٧ كيلومترات من ياي). وفي ٢٢ آذار/مارس، قام أيضا أفراد تابعون للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار بمنع مرور دورية تابعة للبعثة تسير على المحور الممتد من ياي إلى موروبو. وفي ٢ نيسان/أبريل، هدد حاكم بوما، الذي عينه الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار، بإسقاط طائرة تابعة للبعثة كانت تحلق فوق المناطق الواقعة تحت سيطرته. وعقب تدخل البعثة، صدر فيما بعد "بيان توضيحي" يضمن سلامة الرحلات الجوية التي تقوم بها البعثة في جميع أنحاء المنطقة.

٨١ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، رفض قائد في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان التابعة لتابان دينق السماح بدخول فريق حقوق الإنسان التابع للبعثة الذي كان يحاول زيارة الثكنة العسكرية في كويرجيني في محاولة لمقابلة جنديين لاستجوابهما بشأن ادعاء يتعلق بمحادث اغتصاب.

٨٢ - وواصلت البعثة تعزيز تنفيذ تدابير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها، والتأكيد على الأهمية الحاسمة للتقيد بإجراءات إدارة المخاطر الأمنية المعتمدة من قبل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ثامنا - الجوانب المالية

٨٣ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٢/٣٠، مبلغاً قدره ٤٠٠ ٩٦٠ ١٢٤ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٨٤ - وحتى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٥٢,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٩٥٤,٥ مليون دولار.

٨٥ - وسُيّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بينما سُيّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٨٦ - يتمثل الهدف النهائي من الاتفاق المنشط الموقع في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في ضمان عودة السلام والاستقرار المستدامين إلى جنوب السودان. ومن المؤسف أن التأخير في إنجاز المهام السياسية والأمنية الحاسمة خلال فترة الأشهر الثمانية السابقة للمرحلة الانتقالية جعلت الأطراف في جنوب السودان

غير قادرة على تكوين الحكومة الانتقالية المعاد تشكيلها في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط. والقرار الذي اتخذته الأطراف بالإجماع في ٢ أيار/مايو في أديس أبابا القاضي بتمديد المرحلة الانتقالية بستة أشهر لإنجاز هذه المهام قرار جدير بالترحيب، ولكن هذا الوقت الإضافي ينبغي ألا يذهب هدرا. وما لم تقم الأطراف وبلدان المنطقة باستثمار سياسي جدي من أجل تكثيف الأعمال التحضيرية للمرحلة الانتقالية، سيكون من السهل تفويت الموعد النهائي الجديد. وإني أحث الأطراف على أن تحافظ على روح التوافق والتعاون التي تتحلّى بها، وأن تحرز تقدما ملموسا وسريعا في تناول النقاط المرجعية اللازمة لإنجاح الأعمال التحضيرية للمرحلة الانتقالية. ويجب إعطاء الأولوية لسوية مسائل الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك أمن أعضاء المعارضة في الحكومة الانتقالية المعاد تشكيلها.

٨٧ - وإني أثني على الجهود المتواصلة التي بذلها الزعماء الدينيون، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة خلال هذه الفترة التي طبعها التوتر من أجل دعم الطرفين في المحافظة على الاتفاق المنشط وتفادي العودة إلى النزاع. وإني أؤيد بشكل تام مبادرة الكنائس الثلاث الرامية إلى التوفيق بين قيادات جنوب السودان وإسداء المشورة الروحية للبلد في هذه الحقبة الحالكة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أثني على المشاركة المستمرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن طريق مبعوثها الخاص ومجلسها الوزاري، الذي انعقد في غضون مهلة قصيرة لتقييم عملية السلام وإقرار التمديد الذي اقترحتته الأطراف، وأشيد بالتزام الهيئة بتوجيه العملية بفائق العناية. وتعد إجراءات المتابعة الفورية التي اتخذها المبعوث الخاص للهيئة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها من أجل عقد اجتماع للأطراف وتحديد نقاط مرجعية واضحة يمكن تحقيقها للأشهر الستة المقبلة مثالا على ما يجب على المجتمع الدولي أن يبادر إلى القيام به من أجل مساءلة الأطراف عن التزاماتها، إلى جانب دعمها في تحويل قراراتها إلى أفعال. وفي هذا الصدد، فإنني أشجع مرة أخرى على الإسراع بتعيين رئيس للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

٨٨ - ويظل الاتفاق المنشط هو الخيار الوحيد للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في جنوب السودان. فقد بدت فوائد السلام واضحة بالفعل، كما يتبين من الوقف الدائم لإطلاق النار في بعض أنحاء البلد، الذي يظل قائما على العموم، ومن التقارب الجاري على الصعيد دون الوطني بين قوات ومسؤولي كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار. وإلى جانب التقارير التي تفيد عن العودة التلقائية والطوعية لنحو ١٤٢ ٠٠٠ من اللاجئين، وإن كان معظمها إلى مناطق مخصصة للنازحين داخل البلد، بالإضافة إلى إعراب المزيد من المشردين داخليا عن الرغبة في مغادرة مواقع الحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للعودة إلى ديارهم أو الانتقال إلى مناطق إعادة التوطين، فإن ذلك يبشر بأن وقت إحلال السلام في البلد قد حان.

٨٩ - وليس بوسعنا أن نفقد هذا الزخم. فهذه المكاسب تتسم بالهشاشة وتتوقف استدامتها على قيام الأطراف بتنفيذ الاتفاق المنشط تنفيذا تاما. وتشهد بشكل مباشر على ذلك المخاطر المحدقة بالحالة الأمنية والإنسانية في البلد، إلى جانب استمرار أعمال العنف الجنسي والجنساني. ولا يمكننا أن ننسى أن هذه الأزمة، وهي الآن في عامها السادس، تسببت في معاناة هائلة لملايين المدنيين في جميع أنحاء البلد. فقد تشرد ثلث السكان (٤,٢ مليون نسمة) من جراء النزاع، في حين أن أكثر من نصفهم (٦,٤٥ مليون نسمة) يواجه نقصا حادا في الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك. ويعد العنف والجوع حقيقة يومية، ومن المرجح أن يستغرق عكس اتجاه حالة الضعف الناشئة عن ذلك عدة سنوات.

٩٠ - وفي هذا السياق، يجب على الأطراف في جنوب السودان أن تستفيد بصورة كاملة من الفرصة التي يتيحها هذا التمديد من أجل ضمان الانتقال الناجح في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بتعهد الحكومة بتخصيص ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ الأنشطة المتعلقة ذات الصلة بالفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، وأشجع على صرف تلك الأموال في الوقت المناسب وبشفافية. ومجدوني الأمل في أن هذه الإجراءات الإيجابية ستتمكن من استعادة ثقة المجتمع الدولي ومن اجتذاب مزيد من الدعم من الجهات المانحة للتمكين من التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. وستعمل الأمم المتحدة من جانبها على تعزيز دعمها لعملية السلام بسبل منها تقديم المساعدة التقنية إلى الآليات الأمنية المكلفة بصياغة السياسات الدفاعية والأمنية في البلد وبإصلاح قطاعه الأمني. وسنواصل تقديم الدعم اللوجستي والفني للأعمال البالغة الأهمية التي تضطلع بها اللجنة المستقلة للحدود، وسندعم جهود بناء الثقة وترسيخ الطمأنينة وتعميم الاتفاق المنشط على المستوى الشعبي.

٩١ - وتتطلب الظروف السائدة في جنوب السودان من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي مواصلة الكلام بصوت واحد. وعلينا أن نعمل بطريقة تتضافر فيها الجهود ويعزز بعضها البعض الآخر. وإني أحث بلدان المنطقة والمجتمع الدولي على الاستمرار في مساعي إقناع الطرفين بضرورة الامتناع عن تبادل الاتهامات والتصريحات الموججة للمشاعر، والعمل بدلا من ذلك على الدخول في حوار من أجل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني أتفق مع الرأي القائل أن لا بد من القيام بالمزيد من أجل بناء الثقة بين أعضاء الرئاسة المقبلة، وأعرب عن كامل تأييدي للهيئة الحكومية الدولية لمساعدتها على تفعيل قرارها القاضي بتنظيم اجتماعات مباشرة بين الرئيس كير ورياك مشار لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ خلال الأشهر الستة المقبلة.

٩٢ - وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري لموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذين يعملون بشجاعة تحت قيادة ممثلي الخاص لجنوب السودان من أجل حماية المدنيين في حالات الضعف، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام. وعلى وجه الخصوص، أود أن أتوجه بالشكر إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت للبعثة ما تشتد الحاجة إليه من أفراد نظاميين ومن أصول. وأثنى على فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على شجاعتهم وتضحياتهم الهائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان في ظروف غالباً ما تكون شاقة وخطرة. وأشكر الهيئة الحكومية الدولية على جهودها الدؤوبة لتوجيه عملية السلام. وأود في الختام أن أعرب عن تقديري الخالص للمشاركة النشطة للاتحاد الأفريقي في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام في جنوب السودان.